العدد العاشر - يناير - 2022 - السنة الثانية

مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير- أ.د. **حاتم جاسم الحسون**، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. **هند عباس على الحمادي**-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري. الشؤون الإدارية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد. بك إدارة أعمال. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق .
9. أ.م.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين .
11. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق .
15. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.
17. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.

19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.
20. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1- أ.م.د.آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.
4- أ.د. جميلة غريّب. قسم اللّغة العربيّة و آدابها. جامعة باجي مختار. عنابة. الجمهورية الجزائرية.
5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.

6- أ. م.د. رضا قجة.علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.

7- -أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.

8- أ.د. علي سموم الفرطوسي .كلية التربية الأساسية .الجامعة المستنتصرية . جمهورية العراق.

9- أ.د. حدة قرقور . كلية الحقوق . جامعة محمد بوضياف .المسيلة .الجمهورية الجزائرية.

10-أ.د. مازن خلف ناصر.كلية القانون .الجامعة المستنصرية . جمهورية العراق.

11-أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.

12- أ.م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي .كلية الكنوز .الجامعة الأهلية .جمهورية العراق.

13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي .عميد الشؤون الاكاديمية .جامعة العلوم الحديثة . الجمهورية اليمنية.

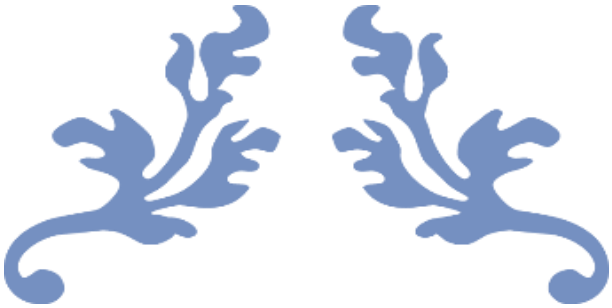

مقال العدد

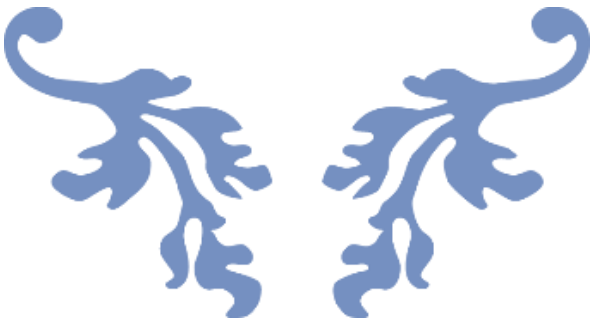

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

في العدد العاشر من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ضّم عددا من البحوث القيمة ذات المعيار العلمي العالي بما تحمله من قدرات معرفية وعلمية أسفرت عن أقلام باحثين لهم منزلتهم العلمية والعملية في حقول تخصصهم ؛ لذا سعت المجلة على أن تضّم في عدد هذا العدد النوعي من البحوث ، وليس الكمي ، فالغاية هو طرح الأفكار العلمية المتميزة للعالم القارئ.

لذ دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

وأخيرا .. نتقدم بكل العرفان المزدان بأريج الورد للكل الجهود العلمية والفنية والإدارية التي ساعدت ، وتضافرت لأجل أن يصدر هذا العدد ... الاحترام الممتد بالشكر .

5/1/2022 المغرب

هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

دور المحاكم الجنائية الدولية في مواجهة العنف الجنسي ضد النساء في النزاعات المسلحة
أ.د.حسين عبدعلي عيسى 10

خدمات المعلومات الالكترونية في مكتبة وزارة الشباب والرياضة
أ.م. د. أنغام حسين يونس / الباث / كريم حربي طرفه.....27

جدلية الصّوت والمعنى عند علماء الغرب
د.نادية شارف.....51

الثنائيات الضدية في نثر عصر الاموي
أ .م. د. انتهاء عباس عليوي.....62

أثر برنامج أرشادي في تعديل التشوهات المعرفية و تحسين مستوى التكيف لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى
م .م. محمد طارق حسن 75

اثر استخدام استراتيجية العصف الذهني في تنمية مهارات التعليم الالكتروني المدمج / نموذجا جامعة الكوفة / الكادر التدريسي
المدرس المساعد هيام حسن زبر الموسوي.....87

نتائج ومعطيات السياسه النقديه في النشاط الاقتصادي العراقي للمدة ٢٠١٣_٢٠٢٠
الباحثه / شروق عباس مرزار.....111

اختلاف روايات المعلقات وأثره في النقد
ناصر الدين بن رميدة 126

"دور المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي"
إعداد: هيام سامي الزعبي.....150

تمكين المرأة الشاعرة
أ.م.د. فرح غانم صالح.....163

"THE ROLE OF WOMEN IN ECONOMIC DEVELOPMENT FROM THE PERSPECTIVE OF THE ISLAMIC ECONOMY"
HEYAM SAMI AL ZOUBI..... 174

Iraq's informal economy between theory and analysis
Aseel Mahmoud Lafta / Mahdi Alwan Rahee.....194

نتائج ومعطيات السياسه النقديه في النشاط الاقتصادي العراقي للمده

٢٠١٣_٢٠٢٠

الباحثه / شروق عباس مرزا

smerza@uowasit.edu.iq

009647725029770

الملخص :

أن الهدف الأساسي والغاية من هذا البحث هو دعم الاستثمار في الاقتصاد المحلي والتأثير عليه ب اعتبارها المسؤول على مراقبة عرض النقود تسعى إلى دعم وتحقيق الأهداف الرئيسية كما أن البنك المركزي يستخدم هذه الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف التي يطمح لها والمتمثلة ب الاستقرار الاقتصادي كما أن للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق التوازن والاستقرار النقدي من خلال أدواتها النقدية والتحكم في السوق والسيولة وبالتالي التأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي للبلاد ومحاولتها لمواجهة التحديات ومكافحتها بحيث استخدم البحث بعض المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها رياضيا ومن ثم قياس النتائج وتحليلها بما يتوافق مع فرضية البحث.

الكلمات المفتاحية :

مفهوم السياسة النقدية – الادوات – التحديات – توظيف النموذج الرياضي للادوات

The Results and Data of Monetary policy in The Iraqi Economic Activity for The period 2020_2013

Shurooq Abbas Merza

Abstract:

The main objective and purpose of this research is to support investment in the local economy and influence it, as it is responsible for controlling the money supply. In achieving monetary balance and stability through its monetary tools, controlling the market and liquidity, and thus affecting the investment and economic activity of the country and its attempt to confront and combat challenges, so that the research used some economic variables and employ them mathematically, and then measured and analyzed the results in accordance with the research hypothesis.

المقدمة:-

أن التطورات و التحديثات المتواصلة التي شهدها الاقتصاد في الفترة الأخيرة وخصوصا عندما يكون حول الأزمات المالية والاقتصادية في العراق وبعض البلدان وتزداد المشاكل الاقتصادية منها البطالة وتزداد الديون الخارجية والعجز في الموازنة إلى غير ذلك كل هذا يؤثر على الاقتصادات الكلية معا أدى إلى ضهور شكل جديد إلى السياسة النقدية. وكلنا نعرف السياسة النقدية احد اهم عناصر السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمع وتكون السياسة النقدية موجهة بشكل أساسي وبالدرجة الأولى على العروض النقدية وأسعار الفوائد التي تكون مؤثرة على العروض النقدية وأسعار الفوائد على مستوى الاقتصاد كما أن السياسة النقدية أخذت اهتمام كبير من قبل الاقتصاديون وأصحاب التخطيط المالي وفتح أبواب النقاش لفهم موضوع مهم في هذا المجال هنا نلاحظ أن الكثير لديهم وجهات نظر مختلفة منها ماهي مختلفة ومنها ماهي متشابهة أن هذا السبب هو اختلاف المعتقدات الفكرية الاقتصادية والجغرافية وحتى الاجتماعية.

مشكلة الدراسة

المشكلة الاقتصادية هي عدم الاستقرار في اقتصاد بعض البلدان ويزداد هذا التأثير عندما يتوفر الوقت المناسب، وهذا التأثير لا يؤثر فقط على جهة واحده من جهات ومتغيرات السياسه النقدية إنما يؤثر أحياناً على بعضها البعض بحيث يلغي بعضها الآخر مما يؤدي إلى عدم وجود أي استقرار نقدي واقتصادي ويتراجع دور القطاعات الإنتاجية والصناعية وشركات النشاط الاقتصادي.

فرضية الدراسه (تتوقف هذه السياسة على الفرضية الاتيه)

هي عدم وجود الترابط بين الادوات النقدية على سبيل المثال المتغيرات فهي المسؤولة بوجهة عام على الاقتصاد من خلال أدواته لتجنب هذه الآثار الغير صحيحه التي اصطدام بها الاقتصاد العراقي خلال الفترة المعينة.

اهمية الدراسة

بسبب الضعف الاقتصادي والاجتماعي واتجاه البلاد نحو التراجع والانكماش والركود في مستوى الاقتصاد لذا إن أهمية هذه الدراسه تكون من خلال معرفه المتغيرات التي تسببت في مشاكل الاقتصاد، ومعرفة كفاءة الادوات النقدية ضمن اقتصاد البلد.

اهداف الدراسه :-

يهدف البحث للتعرف على الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال توضيح المفهوم والأدوات والأهمية مع الإشارة الى التحديثات التي تواجهها كما يهدف إلى تقيم مدى وقوه الأدوات النقدية المستخدمة في للسياسه النقديه للتاثير في النشاط الاقتصادي واخيرا ساهم في الخروج ب عده توصيات تكون معالجه لل اخطاء والمشاكل الناتجه ب تأثير المتغيرات التي تظمنها هذه الدراسه.

اولا الاطار النظري.

السياسة النقدية/

المفهوم _الأهداف _الادوات _التحديات

1_المفهوم :-

"ممكن تعريف السياسه النقديه على انها مجموعه من النصوص والاجراءات القانونية التي تتخذها السلطات النقديه للتاثير في العروض النقديه الخاصه بالتوسع والانكماش بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينه "

(عبد المجيد قري/المدخل الى السياسات الاقتصادية الكليه /ديوان المطبوعات الجامعيه/٢٠٠٣/ص[53])

" كما تعرف السياسه النقديه على انها تدخل السلطات النقديه للتأثير في عرض النقد وتوجيهه والائتمان النقدي ب إستخدام رسائل نقديه معينه للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي النقدي "

(سامي خليل/النظريات السياسيه النقديه/١٩٨٢/ص[812])

2_ الأهداف

ان تحقيق النمو الصحيح والمستمر والتوازن العادل للثروه وثمرات النمو ،على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسه اقتصادية وطنيه ،وتكون السياسه النقديه هي احدى الوسائل المهمه لتحقيق النمو الاقتصادي وذالك ل اسباب عده وهي :-

1. باعتبارها النقود وهي وسيله للتبادل والتداول وتصبح كميتها ووفرتها مهمه بحيث نقصانها يؤثر على التداول وتباطئ النمو الاقتصادي وكذالك الادخار لايكفي المختلف الاحتياجات الاقتصادية كالاستثمار وتمويل الاستغلال للموارد لذالك يبقى النقد هوه الدافع الضروري للنشاط الاقتصادي.
2. ان كميه النقود المتداولة ومدى توفيرها بشكل يفوق الحاجه اليها وهذا يؤثر على النمو فعلى المدى القصير والزيادة في عرض النقد تؤدي الى الزياده في طلب الشئ الذي يؤقع من الأسعار ويؤدي إلى ارتفاع التكاليف والاجور مؤديا ذالك الى نقصان قدرة الخدمات الوضيفيه على المنافسة في الاسؤاق الدولية وهذا ينتج عن ارتفاع الاستيرادات وانخفاض الانتاج الوطني والضرر توقف النمو الاقتصادي
3. كما ان عملية الحصول على المال عندما تكون سهله في الحصؤل عليها هذا يجعل من متخذي القرار يتساهلون في اختيار الاستثمارات وغالبا ما تكون الاستثمارات سيئه وعدم مواكبه التقدم التكنولوجي وهذا يؤخر في عملية المنافسة في الأسواق الدوليه، فضلا من ذالك ان التمويل السهل اي ان الإصدار النقدي يؤدي الى وضع المؤسسات الناتجه والناجحه في خطر وذالك ب وضع الاقتصاد الوطني تحت الحمايه التجارية وتتقلص الاسؤاق وينخفض النمو
4. " من حيث التضخم يرى الكثير من المدخرين ان مبالغهم تنخفض ب سبب التضخم كما ان يقدم إمتيازات للمدنيين ،اذ ان مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعليه وهذا ما يجعل التضخم عنصر ضلم ومؤثر لذؤي الدخل المحدود بحيث يمكن اعتبارها السياسه النقديه وسيله لتحقيق ألعداله اجتماعية. وبصؤره عامه تهدف السياسه النقديه للتاثير على المتغيرات الاقتصادية والمتمثله ب الاسعار والعمله وتحقيق التوازن الخارجي والتحكم ب أسعار الفائده والقروض واسعار الصرف "

(عبد المجيد قري/مصدر سابق/ص[80]_ص[81])

" من الناحية الخاصة لل سياسه النقديه هو تنظيم النمو الاقتصادي والنقدي من خلال التقليل من خلف النقود الذي يؤدي إلى عمليه التبادل وتوليد التظخم ،وتحقيق مستوى معين لل احتياطات الصرف لتحقيق الاستقرار الوطني فضلا عن سعر الصرف الذي يشكل عاملا اساسيا تنافسياً للسلع الوطنية في مجال التصدير و هو عامل تكلفه للسلع المستوردة اذ ان السلطات النقديه تهدف إلى تحقيق مستوى جيد للنمو ول أسعار الفائده واسعار الصرف "

(يخزار فريده /تقنيات وسياسات التيسير المصرفي/ديوان المطبوعات الجامعية/٢٠٠٠/ص[144]_ص[149].)

٣_ أدوات السياسه النقديه

أ_ عمليات السوق المفتوحة:-

"وهي احد عمليات ووسائل البنك المركزي المستخدمه لتحقيق زيادة او نقصان في كميه الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية وبالتالي التأثير في مقدار ما تمنحه البنوك من ائتمان نقدي من البنك المركزي يدخل بائعاً او مشترياً لهذه الأوراق المالية مستهدفاً في ذالك التأثير في كميه الاحتياطات النقديه "لدى البنوك التجارية الذي يؤثر في خلق الائتمان حسب الضروف الاقتصادية السائدة في تظخم الركود حيث البنك المركزي يقدر مناسب من المستندات الحكوميه لهذا الغرض "

(يوسف بن عبد الله الزامل واخرون/النقود والبنوك والأسواق الماليه /٢٠٠١/الجمعية السعودية للمحاسبيه/الرياض/ص[197])

ب سعر اعاده الخصم :- " وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل مايعيد من خصمه من أوراق ماليه تقدمها المصارف التجاريه للحصول على الأموال، واسعار الفائده على القروض التي يقدمها البنك المركزي للمصارف "

(هيثم الزغبي حسن /الاقتصاد الكلي/دار الفكر للطباعه والنشر /٢٠٠٠/الصراف/ص[190])

ج الاحتياطي النقدي القانوني :-

" تعتبر نسبه الاحتياطي النقدي من الأدوات المهمه التي توثر في الإئتمان الذي يؤثر بدوره في عرض النقد اذ تقوم المصارف ب ايداع نسبه معينه من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي اي تقوم ب تجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي الى رفع نسبة الاحتياط والسيوله النقديه وذالك عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم توسيع في عميله خلق النقود و ب التالي الحد من عرضها "

(مصطفى سليمان ،حسام داود/مبادئ الاقتصاد الكلي / دار المسيره/ الاردن/ ٢٠٠٠/ص [224])

٤" التحديات التي تواجهه السياسه النقديه في الطرق " :- من التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الطرق

(باسم عبد الهادي حسن /معطيات الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ومعوقات النهوض والحلول المقترحه/ ٢٠١٣/ص [6])

أ التضخم واستقرار الاسعار :-

على الرغم من اعتدال الأسعار النسبيه بسبب الهبوط في الضاهره التضخيميه ولاسيما خلال الفتره (٢٠٠٣_٢٠٠٦) والتي بلغ فيها التضخيم ٣٢% سنويا، الا ان هناك تغيراً واضحاً اخذ يطرا على اتجاهات الضاهره التضخيميه ومنذ شهر شباط ٢٠٠٦ وضمن الوقت الحاظر بعد ان سجل في ذالك الشهر متوسطاً سنويا قدره ٢٠% ، اذ سجل الرقم القياسي الاسعار المستهلكه كمؤثر للتضخيم في نهايه شهر ايار العام ٢٠٠٦ معدل قدره ٥٣% مقارنه ب نفس الشهر للعام الحاظر لوضع الاقتصاد العراقي مجداً في متوسط الاتجاهات التضخيميه وبالرغم من ذالك فان السياسه النقديه تتصدى لهذه الضاهره والضغوط التضخيميه التي يؤلدها الطلب الكلي او الانفاق الكلي في الاقتصاد. وهذا ينجم عنه التضخيم الاساسي اذ ان اختلال سؤق النقد من حيث رغبه الجهود في الاحتفاظ ب الارصده النقديه ازاء المعروض النقدي منها مما يعكس زياده في سعر تداول النقود وزيادة التوقعات التضخيميه في وقت واحد وما خلفته الازمه العالميه من انكماش عالمي اثر ذالك ايجابيا على الاقتصاد العراقي تمثل في انخفاض أسعار السلع المستوردة وبالتالي انخفاض الأسعار والتضخيم الامر الذي تسبب انخفاض الرقم القياسي لل أسعار ب نسبه ٧% ،لذا تعد ضاهره التضخيم والاسعار هي احد اهم التحديات التي تواجهها السياسه النقديه في الطرق

ب ضاهره الدولره:-

" جائت هذه الضاهره واغتنمت فرصتها خصوصا في العراق نتيجة عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي ينجم عن حالتي الحروب والحصار مما ادى بالدينار العراقي الى التراجع كما ان سؤء الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي بعد ابراز العوامل المؤثرة في ذالك فضلا عن الحريه التجاريه وتحولات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السؤق،وتعد النقود خزيناً غير جيد للخزينه في ضل

معدلات فائده حقيقية سالبه جعل الأشخاص يميلون إلى الاحتفاظ ب العمله الاجنبيه ك خزين للقيمه عبر انتشار ضاهره الدوله اي إستخدام العمله الاجنبيه في المعاملات المحليه مما يضعف ذالك اداء السياسه النقديه نحو تحقيق الاستقرار النقدي "

(نهاد عبد الكريم احمد العبيدي / الملامح والاتجاهات الراهنه للسياسه النقديه في العراق من التقيد الى التحرير ومجالات تفعيلها / مجله الغري للعلوم الاقتصادية والاداريه / الكوفه /العدد الثامن عشر /ص[26])

ج الثالوث المستحيل:-

" وهو يعني ان اي سياسه اقتصادية تجمع بين عنصرين من العناصر الثلاثه المتمثله ب التحرير الكامل للحساب الاسهم وسعر الصرف الثابت والسياسة النقديه المستقلة، اذ يستطيع البلد في تتبع نظام سعر الصرف القائم حيث يتمتع ب سياسه نقديه فعليه وبحركه حره لراس المال الدولي عبر حدوده في حين يستطيع البلد الذي يتبع سعر صرف ثابت ان يتحرر من اسعار الفائده الاجنبيه ويطبق سياسه نقديه مستقله شرط حظر حركه رؤس الاموال عبره حدوده ،اما اذا كان سعر الصرف ثابت وحركه رؤس الاموال حره فان السياسه النقديه تكون عاجزه عن تحقيق اهدافها وان قانون البنك المركزي العراقي لم يتظمن نصا صريحا يدل على نوع النظام المتبع في الصرف الا انه قام ب الغاء متطلبات غطاء العمله التي نصت عليها الماده (٤٠) السابق والذي يفسر اتجاه نحو سعر الصرف المرن ولكنه في الوقت ذاته لم ينبغي اهميه الاحتياطيات الدولية الواجب الاحتفاظ بها، اذ ان القانون الجديد اعطى المرؤنه الكافيه للسلطات النقدية وب اتخاذها ،حيث أن هناك حريه في حركه رؤس الاموال من والى العراق وعليه يبقى اما السلطات النقديه الخيار بين سياسه نقديه مستقله او الدفاع عن سعر الصرف وهذه العناصر الثالوت المستحيل الذي يتحدى السياسة النقدية في العراق "

(مايكل بورهو/المنظور التاريخي ل اختبار نظام الصرف /ابو ظبي/الأمارات/٢٠٠٢/ ص[26])

الجانب العملي

(توظيف النموذج الرياضي)

أن المتغيرات تكون مؤثرة في النواتج المحلية الإجمالية خصوصاً تلك المتواجدة في الاقتصاد العراقي بينما يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية ثم ترشيح الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ب اعتباره المتغير التابع

اولا:-من الادوات التقليدية الكمية

١)الاسعار وادارة الخصم.

٢)المزادات العلنية.

٣)القيمة الافتراضية القانونية.

ثانيا :- الادوات الانتقالية (النوعية)

١)الجناح التنموي.

٢)الجناح التوازني.

٣)الدور الأساسي في الإقناع.

٤)النشاط المباشر في التأثير.

متغيرات العرض Money sf supply بحيث ان يكون أحدهما عرض النقد ينسجم ويطابق مع فكرة الاقتصادين والزيادة في الربح والدرجات الوضيفية والتأثير بالضواهر النقدية اما المتغير الثاني هو أسعار الصرف في المال من حيث الارتفاع والانخفاض في العملة المحلية (ER) Exchange Rate

وان اتجاه العملات المتبقية في انخفاض مستوى القدرة الشرائية وحدوث التغيرات في العمليات المنتجة أو عكس ذلك من جهة أخرى فإن المتغير الآخر هو الفائده واسعارها(IR) Invest ment Rate من هذا الباب فإن النظرية الاقتصادية بين نزول سعر الفوائد مما يؤدي إلى نزول تكلفة الاستثمار هنا نلاحظ الزياده الكبيرة في الأرباح النقدية اما عكس هذا التخطيط وصعود الفوائد فإنها تؤدي إلى قلة الأرباح النقدية.

اما الان فأننا نحاول إلى معرفه والفائدة على المتغير التابع كل هذا بواسطة بناء نموذج قياسي في العراق وهذا النموذج يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية النقدية ليكون الجدول التالي في حصيلة الأعمال الرياضية وبعض البيانات السابقة منها معلومات في المجموعة الإحصائية لبعض السنوات الدراسيه وتكون هذه الدالة بصيغه رياضيه كما يلي:

$$Yt = f(x1, x2, x3).....(1)$$

والان ناخذ عينه من الدراسه التي تستخدم بالشكل التالي حيث أن ال GDP تمثل ال ناتج إجمالي محلي كما تعتبره متغير ناتج Yt ويكون الحصول عليه من النشرات الإحصائية ومقاديرها الصادرة من البنك المركزي وبعض البيانات الإحصائية المرسلة والناتجه من وزارة التخطيط ب أرقام وإعداد مختلفة حيث أن ER تعتبر (X1) وهي قيمة الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار وهذه كما تعبر IRt تمثل (X2) تمثل سعر الفوائد في سنوات الدراسة.

أيضا حصل عليها الباحث من قبل النشرة والإحصائية الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي.

اما M1t تمثل عرض النقد (X3) أيضا حصل عليها الباحث من خلال البنك المركزي العراقي والنشرة الإحصائيه الصادرة منه خلال سنوات الدراسة وبتكرار تسمية المتغيرات وكما نقوم ب إدخال المتغير العشوائي الذي اعتبر الانموذج القياسي كما في المعادلة

$$Yt=Bo + B1x1 + B2\ x2 + B3x3 + et..... (2)$$

وهنا للحصول على النموذج قياسي من النشاط الاقتصادي في العراق وهنا تم استخدام سلسلة زمنية من عام ١٩٩٧-٢٠٢٠ في الجدول التالي.

جدول-1- " الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة في العراق خلال المدة(1997-2020) الف دينار"

العمود(2)1-OPEC , Annual statistical bulletin , Vienna , Austria , 2007 , p14

(4)M1	(3) IR	(2) ER	(1) GDP	var / year
51634.59	8.624541	41.06454	8596.132	1997
85684.73	3.582093	82.00119	18344.8	1998
1138.748	3.035831	41.20193	664.6352	1999
12164.21	3.556041	90.1891	65627.9	2000
66263.88	5.137685	62.15525	32934.96	2001
57642.64	8.763842	89.98519	44999.54	2002

7508.163	1.875159	64.50107	3145.547	2003
38119.14	3.187569	12.4916	78811.92	2004
99046.74	2.819454	94.58544	87561.97	2005
3789.05	6.599398	43.7136	78827.22	2006
28469.6	0.890719	31.79593	44029.95	2007
12074.41	8.566047	27.00318	26550.34	2008
69893.63	4.934176	44.76851	58087.09	2009
32640.68	7.8185	38.25924	61774.26	2010
5064.56	9.185572	91.0623	99052.76	2011
45384.8	2.302668	76.82509	65317.85	2012
72799.77	6.452461	40.92951	66792.49	2013
14183.17	0.036252	94.24166	45174.56	2014
96792.07	3.807347	60.26945	57541.98	2015
76209.15	9.727142	34.29718	14011.79	2016
2345.019	1.030935	48.44351	76722	2017
58184.67	3.904257	64.60288	4357.738	2018
61097.98	1.488513	92.09753	11591.86	2019
56333.44	4.189857	95.3341	40635.27	2020

استخدام نموذج Distributed Lagmode فض يعتبر DL واحد من بين النماذج المهمة في المتغيرات المتباطئة زمنياً (xt-i) مثل المتغيرات المستقله يعتبر استخدام نماذج الابطاء الفائده الأساسي هي تعديل النموذج التالي

Yt=box t +bix t-i +..... be xi----pt +Ut..... (3)

ان هذا السلوك الحركي يعبر عن اعتماد القيم الخاصه بالتغيير (المتباطئة) الناتجة بصورة أخرى حيث أن (Y1) يعتمد على (Yt-i) يمثل نموذج النزول الذاتي (AR) اي ان الطريقة الثانية تكون بتضمين المتغيرات الداخلية إلى جانب المتغيرات المستقله منها المتغيرات التوضيحية وهذه احيانا يكون لها تأثير على النموذج

Yt=Bo + Bi + Yt-1 +..... Bp Yt - p+ xt b1 xt - 1+ bex t - p + Ut..... (4)

الانموذج هذا في التحليل يسمى ال نموذج الانصدار DLيعتمد ب درجة الأساسي على تصحيح الخطأ (VECM)

الاستقرارية واختباراتها

في هذه السلاسل التنمية تكون مستقر اذا لايوجد هناك اتجاه إلى الأعلى أو إلى الأسفل في المتوسط الزمني وذلك من خلال اختبار جذور الوحده كل هذا وتعدد الاختبارات لكن نحن نستخدم اختبار فولر الموسع ADF والاختبار الآخر هو اختبار بيرت PP ومن خلاله نقوم بالاختبارات الآتية

فرضية الرفض القائلة إذا كان جذر الوحده موجود (عدم استقرار).

فرضية الخيول القائلة، إذا كان جذر الوحده غير موجود (استقرار).

أن اختبار ال(ADF) في الاستقرارية ودراستها سلسلة Xt مثلاً في تقرير النماذج oLs أدناه التالية:(**سلامي و شيخي،124،2013**).

$$model(i): \Delta xt = \lambda . x_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi j \, \Delta xt - j + 1 + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

$$model(ii): \Delta xt = \lambda . x_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi j \, \Delta xt - j + 1 + c + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

$$model(iii): \Delta xt = \lambda . x_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi j \, \Delta xt - j + 1 + c + bt + \varepsilon t \ldots\ldots (11)$$

بعد أن يتم أخذ القروض في الحالة الأولى في هذه الحال تكون سلسلة مستقرة في حال وجود الثابت والاتجاه العام هنا يكون ADF في كل المستويات مستقرة في اختبار PP1 في جميع الحالات والمستويات هنا تكون السلسلة مستقرة وأيضا من الدرجة الأولى. I(1)

*تكون السلاسل الزمنية متكاملة وكذلك من درجة حيث أن تكون متكاملة من I(0) ومن I(1) هذه النتيجة تعطي للباحث حق الاختيار في استخدام النموذج (ARDL) لأنه مناسب مع استقرار السلاسل الزمنية.

جدول-2- " نتائج اختبار(ADF) ديكي فوللر الموسع واختبار فيلبس بيرون(PP) (Level Test)"

(من إعداد الباحثه بالاعتماد على برنامج EVIEWS6) [1]

PP Test			ADF Test			Var	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
-1.9564	-3.6220	-2.9980	-1.9580	-3.6220	-2.9980	5%	ER
-0.5425	-4.6651	-4.7505	0.0733	-4.6651	-4.7505	T - statistic	
-1.9564	-3.6220	-2.9980	-1.9572	-3.6220	-2.9980	5%	GDP
-1.363967	-3.787480	-3.925961	-0.8421	-3.815481	-3.946785	T - statistic	
-1.956406	-3.622033	-2.998064	-1.9572	-3.622033	-2.998064	5%	IR
-2.321308	-6.055651	-6.190505	-1.2233	-6.055651	-6.190505	T - statistic	
-1.956406	-3.622033	-2.998064	-1.9590	-3.632896	-3.004861	5%	M1
-2.467230	-8.300269	-7.810005	0.058370	-7.062167	-6.291620	T - statistic	

"جدول-3- نتائج اختبار(ADF) ديكي فوللر الموسع واختبار فيلبس بيرون(PP) (1st difference test)"

(من إعداد الباحثه بالاعتماد على برنامج EVIWS6)

PP Test			ADF Test			Var	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
-1.957204	-3.632896	-3.004861	-1.958088	-3.644963	-3.012363	5%	ER
-14.83225	-23.99998	-15.04570	-5.396990	-5.247075	-5.303714	T - statistic	
-1.957204	-3.632896	-3.004861	-1.957204	-3.690814	-3.004861	5%	GDP
-10.51667	-17.81848	-10.24761	-8.128486	-3.215603	-7.937664	T - statistic	
-1.957204	-3.632896	-3.004861	-1.957204	-3.632896	-3.004861	5%	IR
-23.61536	-27.79593	-26.66077	-9.597236	-9.130816	-9.368718	T - statistic	
-1.957204	-3.632896	-3.004861	-1.959071	-3.658446	-3.020686	5%	M1
-13.07360	-13.51709	-12.55983	-6.687493	-6.305310	-6.512189	T - statistic	

فحص التكامل المشترك أو اختباره

يوضع هذا الاختبار والفحص من التكامل المشترك بين المتغيرات والتوابع كذلك المتغيرات المتغيرات المنتقل المتبوعة أن هذا وذاك لما لها من أهمية واضحة في التكامل المشترك اما اذا في حال عدم وجود التكامل المشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تستمر كما هي ولاتعكس اي شي في النواتج الواجة والمتوقع ظهورها كذلك قد لا تتحقق في التوازن أو الاستقرار بينها اي بين المتغيرات الخارجة وكذلك المتغيرات الداخلة.

جدول-٤- " Co-Integration Tests in Johanson"

(الجدول من إعداد الباحثه بالاعتماد على البرنامج EVIWS6) [1]

	Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0115	47.85613	54.11827	0.771936	None *
0.3213	29.79707	21.59940	0.407165	At most 1
0.2733	15.49471	10.09692	0.301683	At most 2
0.1383	3.841466	2.197108	0.095044	At most 3
Trace test indicates 1 counteracting eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

	**MacKinnon-Haug-Michelins (1999) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0107	27.58434	32.51887	0.771936	None *
0.5972	21.13162	11.50248	0.407165	At most 1
0.3890	14.26460	7.899815	0.301683	At most 2
0.1383	3.841466	2.197108	0.095044	At most 3
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق أنموذج (VARE)

بعد أن تبين ان الأنموذج يتضمن التكامل المشترك بين المتغيرات التي في الأنموذج ،فان ذلك يستلزم تقدير العلاقة الطويلة الأجل من خلال تعويضها بالمتغيرات المدروسة لنحصل على النتائج التالية:

جدول-٥- نتائج تقدير انحدار الأنموذج في الأجل الطويل على وفق (VARE)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	4.027200	0.001836	0.007396	ER
0.1018	1.715209	1.93E-06	3.30E-06	GDP
0.0092	2.881095	0.018091	0.052122	IR
0.3094	1.043032	1.91E-06	2.00E-06	M1
0.000000	S.D. dependent var		1.000000	Mean dependent var
0.503462	Akaike info criterion		0.288600	S.E. of regression
0.699805	Schwarz criterion		1.665801	Sum squared resid
0.555552	Hannan-Quinn criter.		-2.041550	Log likelihood
			1.974181	Durbin-Watson stat

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIWS6

احتساب وتقدير المعادلة في المدى الطويل وفقة نموذج VAR8 بعد أن توضح أن هذا النموذج يوضع التكامل المشترك على المتغيرات الموجودة في النموذج ويجب عليه تقدير العلاقة الطويلة واحتسابها وذلك نفرض تعويضها في داخل المتغيرات الموضحة لكي نحصل على النتائج الآتية

تغير النتائج القياسية أو تحليلها

تم الأخذ بالصيغة التي تعد تغيير مثلث الدالة وهي احسن تمثيل، كما عكست قيمة (t) المحسوبة في معنوية كل المتغيرات كما أنها أعطت التقدير في قيمة (R^2) 0.72 وهي نتيجة ما وضحت هذه المتغيرات المستقلة التوضيحية في داخل المتغيرات المستقلة الموضحة نحو المتغير التابع اي نحو النشاط الاقتصادي اي إنتاج البلد المحلي بصورة إجمالية في الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة اما من ناحية أخرى فإن التي لايتحفها النموذج تؤثر بنتيجه تقدر بحوالي (0.28) اما بخصوص بنيه (D. W) فهي(٢،٥) وهذه تتغير من ضمن منطقة الفيول فهي في هذه الحالة تغير ضمن الاختبارات والتجارب والإحصائية التي ينصفها

هذه النماذج أن أي زياده في سعر الصرف هذا ((X1,(1-) تؤدي إلى تغيير في هذه النسب يؤدي إلى تغيير واضح في الإنتاج المحلي إلى البلد بمقدار تلك الرونة المقدار حوالي (0.81) وهذا يكون أحد العوامل المؤثرة في الصرف كذلك يؤثر على العرض الكلي

وبنفس الطلب والمنطق حيث اي اختلاف واضح من جهة ارتفاع المعدلات ((X2(1-) يعني قصور الطلب الكلي في تشغيل تلك العوامل الإنتاجية حيث اي أن كل زياده في سعر الفائده هذه تحسب مده وأحدة لهذا السبب تاثير في الإنتاج حيث هنا يؤدي إلى الارتفاع في مستوى الإنتاج وكذلك تزداد الزيادة في الإنتاج ويزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة النشاط لكن هناك ظروف تكون فيها الزيادة موجهة على النشاط الاستهلاكي ولم يناظرها اي زيادة في الإنتاج هنا تؤدي إلى الارتفاع العام وغلاه في الأسعار بسبب اختلاف الهيكلية الإنتاجية واختلافها وان كل تغير في العرض هذا إلى عرض النقد ((X3 (1-) بمقدار100% ويؤدي إلى ارتفاع في زيادة الناتج الداخلي إلى البعد بنسبة ٢٤٪ وذلك كلما زاد التوسع في عرض النقد يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة اما انخفاض التكاليف وكذلك تؤدي إلى ارتفاع نسبة الربع ويزداد التدفق في السلعة وهذا هو منطق النظرية الاقتصادية من ناحية أخرى السياسية النقدية الانكماشية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في سياسة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وإيقافها أحياناً أن أغلب هذا حدث بعد عام ٢٠٠٣ تارك بعض التناقضات بين سياستين مما أدى إلى إرباك في الفعاليات الاقتصادية حيث تتسببت هذه الحالة بالركود والخمول في النشاط البلد الاقتصادي كل هذا أن البنك المركزي هدفه الاستقرار في الأسعار فقط وصورة منفصله عن الجوانب الآخرى في حياة البلد الاقتصادية يعني أنه قد فهمو جزء من النظرية الاقتصادية في هذا الأمر القصير في وقت الذي يزداد فيه قله عرض النقد وهذا يكون مؤثر رئيسي في مستوى القطاعات السلعية بصورة عامه من ناحية الزراعه والصناعة وكذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة فيترك بعده اختلالات عده منها قلة عرض السلع المنتجة في القطاعات السلعيه والمحلية بصورة عامه

ان هذا التغيير في الناتج الإجمالي (انخفاض العرض) بشكل أكبر سلبيا في تأثير عرض النقد (زيادة الكتلة النقدية) وهذا مؤثر طردي بالنتيجة عندما اكتشفت السياسة النقدية هذه الانكماشية لم تؤدي الرغبات كما خطط لها مسبقا أن آثار هذه الانتهاجات وأثار السياسة النقدية الانكماشية فهو إثر واضح في رفع سعر صرف الدينار

سعر صرف الدينار مقابل الدولار بعد أن كان يجب أن تكون تلك التوصيات والإجراءات في البنك المركزي تزيد وتعزز من دور الماليه ومعالجه حالات العجز في الموازنة العراقيه العامة وكان دور تلك السلطة النقديه بشكل واضح في عمليات السوق المفتوحه كذلك في رفع قيمة الدينار العراقي مما أدى إلى زيادة تلك المشكلة في عجز الموازنة كما حدث في عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب رفع سعر الصرف ١٥٠٠ دينار مقابل كل دولار واحد وكانت نسبة العجز بسبب رفع سعر الصرف إلى إجمالي تلك الإيرادات أو مايقارب تسعه عشر بالمئة وبعد ذلك تم رفع سعر الصرف إلى ١٣٠٠ مقابل كل دولار واحد(العنكبي، ٢٠٢١،٢٠١١) للتوصل لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي يستند على فكر المدرسه النيو كلاسيكيه حيث أنها ترى النضام الاقتصادي الراس مالي ومن أفضل واحسن أنواع تلك الأنظمة الاجتماعية في البلد ويمثل قمه التطور والتقدم باعتبار أنه معتمدا على تلك الفلسفه الفردية من حيث التجاره والملكية والاستثمار والعمل التي تمثلت وتجسدت في الاستقرار الاقتصادي الذي لا يعني تضخم ولا بطاله ويعتبر هو أساس الوصول والطريق إلى تلك النتائج الاقتصادية المنشودة التي كانت من واجبات البنك المركزي العراقي وسياسيته النقدية بعد عام ٢٠٠٣ وسياسته النقدية التوسعيه في فترة ماقبل عام ٢٠٠٣ فكانت سياسيته قبل وبعد النظامين في السبب الأساسي في تذبذب العملة مما أدى إلى انهيار الاقتصاد فإننا أن أردنا أن ننضر قليلا إلى الخلف سنجد أن اقتصاد العراقي من١٩٩٠ إلى ٢٠١٣ فأنا سوف نرى أنه قد ثبت نوعا ما قياسا.

في حال لم تفلح في اتباع سياسه نقديه الانكماشية التي نهجها البنك المركزي العراقي في معالجة التظخم وذلك لاحتواء السياسية الماليه التوسعيه آثارا مهمه جيدا في الإنفاق وكذلك في الطلب الكلي لمعالجه معضم انكماش السياسية النقدية كما يجب تنسيق والتساوي بين السياسات في معالجة الركودات الاقتصادية اما في حال اتباع هذه السياسة الانكماشية بهدف ورغبه في تقليص عرض النقد مؤديا إلى ارتفاع سعر الفائدة وذلك لاعادة الثقه في اقتصاد العراق وجذب تلك الاستثمارات الحقيقة لتحقيق التشغيل وخفض أكبر نسبه من البطاله كما أنها لا تعبر الحل الأساسي في معالجة البطالات

***أختبار العلاقة السببيه Granger causality Test**

يؤشر اختبار العلاقة السببيه نحو وجود تكاملات مشتركة بين المتغيرات ووجود تلك العلاقات السببية في اتجاه واحد على أقل تقدير وفق العلاقات السببية ذا كنا نمتلك سلسلتين زمنيتين تعبران عن ضاهرتين اقتصاديتين مختلفتين في الزمن (t)وهما في البحث هذا كل مضاهر النمو الاقتصادي GDBوسعر الصرف واسعار الفائده وعرض النقد ومن المشاكل الأخرى التي تضهر في هذه الحالة هو بيانات من السلاسل الزمنيه المتغيرة تكون كثيرا مرتبطة ووجود أي ارتباط ذاتي بين تلك القيم المتغيرة عبر ذلك الزمن بالاعتماد على ما ذكر مسبقا يتطلب اختبارا لتلك السببية وتقدير ذلك النموذج كما يجب استخدام تلك المتغيرات باختلاف الصيغ المستقرة لأن غياب صفه الاستقرار يجعل ذلك الانحدار المقدر فاشلا (سلامي، شيخي ١٢٨) بعد ذلك يتم الحصول على F (الجدولية) عند مستوى معين عند إذن يكون مؤشر الحكم على وجود علاقه سببية من عدمها بين تلك المتغيرات في النموذج ويكون ذلك في الحكم على الشكل التالي إذا كانت المحسوبية لFc أكبر من الجدولية Ft نرفض فرض العدم حيث يكون المتغير GDBالسبب الأساسي الذي يتسبب في تلك المتغيرات التوضيحية حيث يمكن التعبير بصورة أخرى يوجد هناك سبب اساسي ومعنوي للمتغير المستقل إلى المتغير الآخر الGDBمع اختبار فرض العدم(HO ∠P) حيث يعتبر هذا المتغير GDB لا يوثر على هذا بهذه الحالة يكون لدينا ١٢ نتيجة محتملة لاختبار تلك السببية في هذه الحالة يكون على ذلك النحو الموجود في برنامج EVIWS6 حيث انه يعطي مباشرا تلك النتائج في اختبار هذه السببية وتعين تلك المتغيرات الواجبة في اختبار السببية ونتيجه لاختبار تلك السببية كانت كما موضحة على هذا الجدول الاتي

جدول رقم ٦ من خلال الجدول أعلاه رقم ٦ عند وجود علاقة سببية متجه باتجاه واحد من أسعار الصرف X1 إلى الناتج الإجمالي المحل(Y)

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5800	0.56259	22	GDP does not Granger Cause ER
0.4634	0.80503		ER does not Granger Cause GDP
0.3402	1.14947	22	IR does not Granger Cause ER
0.8465	0.16832		ER does not Granger Cause IR
0.9999	9.9E-05	22	M1 does not Granger Cause ER
0.5394	0.64031		ER does not Granger Cause M1
0.8470	0.16763	22	IR does not Granger Cause GDP
0.7316	0.31838		GDP does not Granger Cause IR
0.6949	0.37185	22	M1 does not Granger Cause GDP
0.8311	0.18709		GDP does not Granger Cause M1
0.1394	2.21743	22	M1 does not Granger Cause IR
0.1797	1.90200		IR does not Granger Cause M1

يعتبر هذا الصرف السبب المتسبب بتلك النسبة المتعينه في الناتج الإجمالي المحلي وهذا منطقي جدا في الاحتمال حيث يتوافق مع خصائص اقتصاد العراق الذي يكون معتمدا بصورة كلية على صادرات البلد النفطية التي يتم تحويلها إلى الدينار العراقي بواسطة أسعار الصرف بالنتيجة اي تغير في هذا الصرف يكون مؤثر كبيرا على تلك الإيرادات والنفقات وذلك بسبب انفرادية الاقتصاد وجموده في الجهاز الإنتاجي من ناحيه أخرى فإن وجود علاقات سببية في اتجاه واحد بين الناتج الإجمالي وأسعار تلك الفوائد و كذلك يجب أن نضع بعين الاعتبار النقد (X3) المتغير الوحيد الذي يؤثر بالناتج الإجمالي المحلي وكذلك لاننسى وجود تلك العلاقات السببية في اتجاه واحد اي عندما يكون السعر مرتفع (أسعار الصرف) بسبب تلك السياسة النقدية

الانكماشية تكون تلك السلع الاجنبية المستوردة أكثر تنافسية وطلبا في الأسواق المحلية مما يؤدي الى ان تصبح أكثر بيعا في السوق على حساب المنتجات المحلية و يؤدي ذلك إلى خسارة المنتج المحلي بسبب السعر المرتفع مقارنه بالسعر المستورد مما يؤدي إلى طلب القروض عندئذ يصبح النقد اكبر من الطلب مودي إلى انخفاض سعر الفوائد من ناحيه أخرى وجود تبادليه باتجاهين اي بين أسعار الفوائد وعرض النقد وهذا مطابق إلى المدرستين الكلاسيكية والنيو الكلاسيكية وكذلك النقدية بمعنى أن أي زيادة بالعرض تؤدي إلى زيادة في اللائتمان المصرفي مؤديا إلى ارتفاع عرض النقد عندئذ تستخدم المصارف سياسه تخفيض أسعار الفائدة مؤديا إلى ارتفاع تكاليف الاستثمارات وازدياد أسعارها مؤديا إلى قله الطلب وقلت الاستهلاك ويعمل على المضاعف مؤديا إلى خلل في عرض النقد من خلال هذا التدفق الدائري

الاستنتاجات والتوصيات

١ – الاستنتاجات

أ) ان وجود هذا التكامل المشترك بين تلك المتغيرات التابعه التي تتمثل بذلك الإنتاج المحلي ومجموعة من تلك المتغيرات المستقله والذي يعني وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات حيث من الممكن أن يتحقق ذلك النمو الاقتصادي.

ب) المشكلة الأساسية في اقتصاد العراق هي عدم تنسيق أدوات السياسه النقدية بالخصوص فترة بعد عام ٢٠٠٣ وسبب ذلك هو سياسه النقدية الانكماشية التي تكون متناقضه مع السياسه الماليه التوسعيه الغير مدروسه بذلك تم إثبات فرضيه البحث.

ج) كذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى حالة تسمى قله الموارد اي اعتماده على الخام النفطي فقط.

د) أضف إلى اختبارات الابطأ بينت تلك المتغيرات المستقله والتي تكون مؤثرة على المتغير التابع من خلال مده ابطأ واحده وهذا يوافق للنظريه الاقتصادية.

هـ) لقد بينت هذه الدراسه أهميتها الكبيره للقطاع النفطي الاستخراجي في تحقيق ذلك النمو الاقتصادي لأنه المصدر الوحيد لدخل العراق.

د) أن هذه الارتفاعات في الإيرادات النفطية في داخل الاقتصاد العراقي وخصوصا في السنوات الأخيرة لم تقدم فائدة للعراق على الرغم انها بالمستوى الجيد لأنه يعتمد بنسبه شبه كلية على هذه الإيرادات

٢ – التوصيات

أ) يجب التنسيق بين أدوات السياسه النقدية لكي لايحصل اي تناقض واختلال بين غايتها وأهدافها وكذلك تحقيق استقرارها الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي.

ب) يجب الزيادة في قواعد الانتاجيات في اقتصاد العراق من حيث الزراعه والصناعة والنهوض بالقطاعات الخدمية الإنتاجية.

ج) يمكن جعل مختصين للإدارة الجيده لإدارة الاقتصاد من ناحية إلايرادات الصناعية والزراعية وذالك للضرورة التتابع في التطورات العالميه والإقليمية اي ينتقل البلد من اقتصاد معتمد بصورة كليه على النفط على اقتصاد متنوع لايعتمد على مصدر دخل واحد.

د)يستطيع الاقتصاد العراقي الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وتطوير في اقتصاد البلد عن طريق النشاطات النفطية وغير النفطية مؤديا إلى زيادة في المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي والهيكل الصادر.

هـ) ضرورة رسم استراتيجية معينه في التنميات الاقتصادية يطمح في تحقيقها مختلف هذه القطاعات الاقتصادية من أجل عدم الاعتماد كليا على القطاع النفطي لأن ذلك يجعل اقتصاد البلد يعاني من الجمود الكلي في الجهاز الإنتاجي وعدم وجود المرونه فيه وذلك لاعتماده على سلعه واحده اي المواد أولية فقط

المصادر

١ عبد المجيد قري/المدخل الى السياسات الاقتصادية الكليه /ديوان المطبوعات الجامعيه/٢٠٠٣/ص53

٢ سامي خليل/النظريات السياسيه النقديه/١٩٨٢/ص812

٣ عبد المجيد قري/مصدر سابق/ص80_ص81

٤ يخزار فريده /تقنيات وسياسات التيسير المصرفي/ديوان المطبوعات الجامعية/٢٠٠٠/ص144_ص149.

٥ يوسف بن عبد الله الزامل واخرون/النقود والبنوك والأسواق الماليه /٢٠٠١/الجمعية السعودية للمحاسبيه/الرياض/ص197

٦ هيثم الزغبي حسن /الاقتصاد الكلي/دار الفكر للطباعه والنشر /٢٠٠٠/الصراف/ص190

٧ مصطفى سليمان ،حسام داود/مبادئ الاقتصاد الكلي / دار المسيره/ الاردن/ ٢٠٠٠/ص 224

٨ باسم عبد الهادي حسن /معطيات الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ومعوقات النهوض والحلول المقترحه/ ٢٠١٣/ص 6

٩ نهاد عبد الكريم احمد العبيدي / الملامح والاتجاهات الراهنه للسياسه النقديه في العراق من التقيد الى التحرير ومجالات تفعيلها / مجله الغري للعلوم الاقتصادية والاداريه / الكوفه /العدد الثامن عشر /ص26

١٠ مايكل بورهو/المنظور التاريخي ل اختبار نظام الصرف /ابو ظبي/الأمارات/٢٠٠٢/ ص26

١١

أ- العمود(2)p14 , 2007 , Austria , Vienna , Annual statistical bulletin , OPEC-1 .

ب- العمود(3،4) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، مؤشرات الأسعار ، بغداد ، أعداد مختلفة

ج- العمود(5) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الحسابات القومية ، بغداد ، أعداد مختلفة

١٢ من إعداد الباحثه بالاعتماد على برنامج EVIEWS6

Issue Tenth - January 2022 - Second Year

Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460